

## أمر ملكي حول التشكيل القضائي الجديد

صدر أمر ملكي كريم يوم السبت ٢٣/٢/١٤٢٦هـ هذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم / ١ / ١٤ التاريخ ٢٣ / ٢ / ١٤٢٦هـ بعون الله تعالى نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ / ٩٠ وتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢هـ وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ / ١٣ وتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤هـ وبعد الاطلاع على نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٦٤ وتاريخ ١٤ / ٧ / ١٣٩٥هـ وبعد الاطلاع على الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات التي أوصت بها اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري المشكلة بموجب الأمر رقم ٧ / ب / ٦٦٢٩ وتاريخ ٥ / ٧ / ١٤٢٠هـ والمرفقة بخطاب صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران ورئيس اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري رقم ٣١ / ٤ / ٦١ / ١٦ / ٤٣ وتاريخ ١١ / ٢٨ / ١٤٢٥هـ. وبناء على ما رآه مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ / ٢ / ١٤٢٦هـ برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة أمرنا بما هو آت:

أولاً: الموافقة من حيث المبدأ على الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات المشار إليها أعلاه واستكمال الإجراءات النظامية لتعديل الأنظمة التي تأثرت بها في ضوء ذلك.

ثانياً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.

فهد بن عبدالعزيز

## تصريح معالي وزير العدل حول الموافقة لسامية على التشكيل القضائي الجديد

يعد متوجاً لمنظومة الأنظمة القضائية التي صدرت سابقاً - المرافعات الشرعية ونظام المحاماة ونظام الإجراءات الجزائية - ويعد نقلة تطويرية متميزة لجانب حساس ودقيق يمس حياة الناس وحقوقهم، إذ يأتي ليسهم في تعزيز آليات سير العمل القضائي وفق نهج يجمع بين الانسيابية والسرعة في الإنجاز مع الدقة والتوثيق لإحقاق الحقوق والقيام بالقسط بإذن الله تعالى وتوفيقه.

وأوضح معالي الدكتور عبد الله آل الشيخ أن النظام القضائي في صورته الجديدة مرٌ بمراحل دراسة ومراجعة وتدقيق في مواده وتفصيلاته وتنظيماته الإدارية الجديدة من قبل علماء وقضاة وخبراء في الشريعة والأنظمة والشؤون الإدارية في إطار عمل يقوم على أن الشريعة الإسلامية هي الأساس ويسهم في تحقيق أفضل النتائج في تسريع قضاء حاجات المراجعين للدوائر الشرعية ويعزز قوة الأداء وسط تزايد أعداد القضايا وتطورها وتشعبها وتنوعها بتطور احتياجات الناس وتعقدها والتزايد السكاني فكان لزاماً مواكبة ذلك برؤية شرعية ملتزمة بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

واستعرض معاليه أبرز ملامح هذا النظام موضحاً أنه سيتم من خلاله تغيير مسمى مجلس القضاء الأعلى ليكون بمسمى (المجلس الأعلى للقضاء) وسيكون اختصاصه النظر في شؤون القضاة الوظيفية والنظر في شؤون المحاكم من

رفع معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ الحمد والامتنان لله تعالى على توفيقه وتيسيره بالإتمام على بلاد الحرمين الشريفين بنعم عظيمة توجت بتطبيق شرع الله في كل نواحي الحياة وأزجى معاليه الشكر والتقدير لولاة الأمر في هذا البلد المبارك بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - السائرين على نهج المؤسس الملك عبد العزيز رحمه الله بالتزام شرع الله في إقامة دولة حديثة عصرية تقوم على العدل والحق. وقال: لقد سعى أبناؤه البررة في ذلك وحققوا خيراً وأحاطوا القضاء بكل رعاية واهتمام إسهاماً في تطويره تنظيمياً وتجهيزاً بما يخدم العدالة في المجتمع السعودي المسلم التزاماً لقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين»، فجعلوا القضاء دائماً بيتبوا مكانة معتبرة رفيعة لدى الجميع في داخل المملكة وخارجها فكان محل إشادة في استقلاليته وحيويته فقيوت أصوله ونمت فروعه وتواصل نموه وتطورت آلياته فكان نموذجاً يحتذى ونجاحاً يقنّدى وخيراً يجتنب.

وهنا معاليه في تصريح لوكالة الأنباء السعودية القضاء وكل منسوبيه من قضاة وكتاب عدل ومسؤولين ومحامين ومراجعين بمناسبة صدور موافقة المقام السامي الكريم يوم السبت ٢٣/٢/١٤٢٦هـ على تشكيل نظام القضاء الجديد الذي

## معالي وزير العدل يشارك في اجتماعات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب في القاهرة

شارك معالي وزير العدل في مقر جامعة الدول العربية يوم الأحد ١٤٢٦/٣/١هـ اجتماعات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب في دورته الثمانية والثلاثين برئاسة وزير العدل بجمهورية مصر العربية المستشار محمود أبو الليل.

ولفت معاليه النظر إلى أنه تم صباح يوم الأحد عقد اجتماع بين أعضاء المكتب التنفيذي لوزراء العدل والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى على هامش اجتماع المكتب التنفيذي للمجلس جرى خلاله بحث قضية دارفور موضعاً معاليه أن السودان تقدم بطلب لوزراء العدل العرب لدراسة قضية دارفور من الناحية النظامية والقانونية والتشريعية بالنسبة للقرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي مؤخراً، حيث أدرج ضمن جدول أعمال المكتب التنفيذي وتم استعراضه وسيصدر المكتب التنفيذي لوزراء العدل العرب رأياً قانونياً في هذا الموضوع سيرفع للأمين العام للجامعة العربية بناءً على طلب الخرطوم.

وحول مشروع الرؤية الشرعية للأهله أوضح معالي وزير العدل إن مشروع الرؤية أقر في الاجتماع السابق وسيكون ضمن الاجتماع القادم لوزراء العدل العرب فيما يتعلق بتوحيد دخول الأشهر القمرية للمناسبات الشرعية.

ورداً على سؤال حول آلية مكافحة الإرهاب قال معاليه: إنه تم عقد اجتماع من مثليين لوزراء الداخلية العرب ووزراء العدل العرب بمدينة جدة بالمملكة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، حيث رسمت هذه الآلية ووضعتها.

وأشار معاليه إلى أن هذه الآلية قد قابلها عقبات منها ما يعود إلى بعض الجوانب في أنظمة بعض الدول العربية التي لم تنسجم مع هذه الاتفاقية ومنها جوانب إجرائية ربما تأخذ وقتاً حتى يتم تنفيذها.

وقال معاليه: إن من ثمار هذه اللقاءات التي نحن بصدها اليوم أن تذلل هذه العقبات، حيث جرى استعراض العقبات التي توجد في الأنظمة العربية بحكم اختصاص وزراء العدل العرب. كما تم استعراض ما يواجهه أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب في تنفيذ هذه الاتفاقية، حيث وضعت الحلول لهذه المرحلة.

وأعرب معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في ختام تصريحه عن أمله بأن يكون التنفيذ هو من أبرز الأمور التي يكون التعاون فيها واضحاً بين الدول العربية.

تحديد للاختصاص المكاني والنوعي. كما نص النظام الجديد على نقل الاختصاص القضائي الذي تباشره اللجنة الدائمة بالمجلس إلى محكمة تشأ في قمة الهرم القضائي لمحاكم القضاء العامة تسمى (المحكمة العليا) على أن يكون مقرها الرياض.

وقال معاليه: كما نص النظام على إلغاء محاكم التمييز وإنشاء محاكم استئناف في كل منطقة من مناطق المملكة وفق خطة زمنية بحيث تختص هذه المحاكم باستئناف الأحكام القابلة للاستئناف.

وتابع معاليه قائلاً: وافر النظام إنشاء محاكم متخصصة وهي «المحاكم العمالية» بنقل اختصاص لجان تسوية المنازعات العمالية إليها، إلى جانب إنشاء «المحاكم التجارية» التي تتولى الفصل في المنازعات التجارية.

كما أقر النظام تغيير مسمى «محاكم الضمان والأنكحة» إلى «محاكم الأحوال الشخصية» لتتولى الفصل في كل ما له علاقة بالأحوال الشخصية.

وتطرق معاليه لما يتعلق باختصاص المحاكم العامة والجزئية ضمن النظام الجديد وقال: إن النظام الجديد نص على الإبقاء على مسمى المحاكم العامة مع تعديل اختصاصها بحيث تختص في الفصل في كل المنازعات إلا ما يدخل في اختصاص محاكم أخرى كالتجارية والعمالية ومحاكم الأحوال الشخصية وغيرها.

وأردف معالي وزير العدل يقول: كما تم في النظام الجديد تحويل المحاكم الجزئية إلى محاكم جزائية وحصر اختصاصها في الفصل في الجرائم الجنائية.

وبيّن معاليه أن التنظيمات الجديدة تعمل على خدمة شرع الله إجمالاً إذ هو الفيصل والأساس في الحكم قال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً»، (الآية ٥٩ النساء) فجعلت التنظيمات لضبط آليات العمل في القضاء وحتى لا تتداخل الاختصاصات وتتأخر معاملات الناس ويتعطل إحقاق الحقوق. وبين معالي وزير العدل أن العمل القضائي في المملكة يسير وفق تنسيقات وتنظيمات معينة يلتزم بها بما يحقق المصلحة ويتعد عن تدخل الاختصاصات.

واختتم معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تصريحه بحمد الله تعالى على ما أنعم به على القضاء بالمملكة من تقدير واهتمام ولاة الأمر - أيدهم الله -، حيث يشهد مرفق القضاء تطوراً متواصلاً لخدمة العدل وإحقاق الحقوق داعياً الله عز وجل أن يوفق ويسدد خطى ولاة الأمر في خدمة الإسلام والمسلمين وأن يديم على بلاد الحرمين الشريفين أمنها واستقرارها ورفقها ونمائها لخير الجميع.

## معالي الوزير يوقع اتفاقية قضائية بين المملكة وسورية

بحث معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع دولة رئيس الوزراء في الجمهورية العربية السورية المهندس محمد ناجي عطري في دمشق يوم الثلاثاء ١٤٢٦/٢/٥هـ علاقات التعاون في المجالات التنموية ولاسيما في المجال القضائي وسبل تطويرها من خلال تبادل الخبرات والتجارب القانونية والتشريعية بما يعزز العمل العربي المشترك والحفاظ على ثوابت الهوية العربية ويلبي المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين. ونقل معالي وزير العدل خلال اللقاء تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - لفخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية ولحكومة وشعب سوريا الشقيق.

وأبرز معاليه قوة وترباط العلاقات الأخوية التي تجمع البلدين الشقيقين والحرص الدائم على تعزيز التعاون لما فيه خير الشعبين ومواطني البلدين. وقال إن هذه الاتفاقية تأتي بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - ومن فخامة الرئيس الدكتور بشار الأسد لإلباس العلاقة المتميزة بين البلدين اللباس التنظيمي القضائي ولدفع العلاقات في المجال الاقتصادي للأمام إذ إن المؤسسات الاقتصادية لا يمكن أن تنمو إلا إذا كانت تحت مظلة قانونية وأنظمة متفق عليها.

وأضاف هذه الاتفاقية ستكون -بحول الله - تأكيداً للعلاقة القائمة والمستمرة بين الشعبين في جميع المجالات لتضع أسساً وتمهد لمن أراد أن ينمي هذه العلاقة من طرفي البلدين.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية القضائية تتضمن سبعاً وعشرين مادة تتناول عدة موضوعات قضائية من أهمها السماح لرعايا كل دولة من الدولتين داخل حدود الأخرى بحق التقاضي أمام الجهات القضائية للمطالبة بحقوقهم والدفاع عنها بنفس الشروط والحماية المقررة لمواطنيها. كما نصت الاتفاقية على أنه يحق لرعايا الدولتين الحصول على المساعدة القضائية أسوة بمواطني كل بلد وفقاً لأنظمتيه.

وأشارت الاتفاقية في موادها إلى تنفيذ كل دولة من الدولتين الأحكام النهائية الصادرة عن الجهات القضائية في الدولة الأخرى في القضايا المدنية والتجارية والأحوال الشخصية. كما اشتملت الاتفاقية على تبادل المطبوعات والنشرات والبحوث التي تنشر فيها الأحكام القضائية وأساليب ممارسة العمل القضائي إضافة إلى تنظيم الدورات التدريبية للعاملين في المجال القضائي وزيارة الوفود القضائية.

من جانب آخر وخلال زيارة معاليه إلى سوريا قام والوفد المرافق له بزيارة للمعهد القضائي بالعاصمة السورية دمشق يرافقه معالي وزير العدل السوري محمد الغفري.

وكان في استقبال معاليه بمقر المعهد عميد المعهد الدكتور نائل محفوظ ووكلائه وعدد من منسوبيه وطلابه.

وتجول معاليه في أقسام المعهد واطلع على تجهيزاته وسير العملية التعليمية فيه وأساليب تناول العلوم الشرعية والقانونية من خلال محاضراته ودراساته. وفي نهاية الجولة سجل معاليه كلمة في سجل الزيارات أثنى فيها على ما شاهدته في المعهد من نشاط وعطاء متمنياً التوفيق لجميع العاملين فيه. كما تسلم معاليه هدية تذكارية بهذه المناسبة وكذلك الوفد المرافق من عميد المعهد.

والأمة العربية والإسلامية.

حضر اللقاء معالي وزير العدل السوري محمد الغفري وعدد من المسؤولين بالوزارة. وكان معالي وزير العدل قد وقّع يوم الثلاثاء ١٤٢٦/٢/٥هـ عن المملكة العربية السعودية اتفاقية قضائية مع الجمهورية العربية السورية تقضي بتكريس التعاون المتبادل في المجالات القضائية بين البلدين الشقيقين فيما وقعها عن الجانب السوري معالي وزير العدل محمد الغفري وذلك بمقر وزارة العدل بالعاصمة السورية دمشق.

وعبّر معالي وزير العدل في تصريح صحفي عقب توقيع الاتفاقية عن سعادته بهذا اليوم الذي توقع فيه اتفاقية بين الأشقاء بما يخدم

## وزير العدل يوقع عقود إنشاء مجتمعات الدوائر الشرعية في جازان وخميس مشيط وسكاكا

♦ وقّع معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ يوم السبت ١٤٢٦/١/٢٤هـ بمكتب معاليه بالوزارة ثلاثة عقود لإنشاء ثلاث مجتمعات شرعية في كل من مدينة جازان، ومحافظة خميس مشيط ومدينة سكاكا مع اثنتين من المؤسسات الوطنية المتخصصة بقيمة إجمالية بلغت ١٥٠ مليون ريال.

وعقب توقيع العقد أوضح معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في تصريح صحفي أن هذه المشاريع ستسهم في تيسير العمل وتوفير بيئة أفضل للقضاة والمراجعين لخدمتهم ولتحقيق دقة أعلى في الإنجاز. مشيراً إلى أن ذلك يأتي في إطار خطط الوزارة التطويرية لقطاعاتها من محاكم وكتابات عدل ومجتمعات للدوائر الشرعية بتوفير المباني والتجهيزات الفنية لها. وقال معاليه إن المشاريع الجديدة تتوالى ضمن جهود الوزارة لتحويل المحاكم القائمة المستأجرة إلى محاكم مملوكة تفي بالغرض وتخدم مصلحة العمل لتكون على الوجه المطلوب بهدف التسهيل على المراجعين وضمان سرعة الإنجاز.

وعبّر معاليه عن الشكر والتقدير لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله لدعمهم المستمر لوزارة العدل ومشاريعها شأنها شأن المشاريع الأخرى التي تنجزها الدولة لصالح المواطن.

## معالي الوزير العدل يزور المحكمة الجزئية في مكة المكرمة

❖ قام معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ يوم الأربعاء ١٤٢٦/١/٧هـ بجولة تفقدية للمحكمة الجزئية بمكة المكرمة في مبناها الجديد. وشملت الجولة إدارات وأقسام المحكمة وأطلع على سير العمل بها واستمع إلى شرح مفصل عن المهام والأعمال التي يقوم بها كل قسم، كما أطلع على الإمكانيات والتجهيزات التي زودت بها المحكمة الجزئية بهدف تسهيل إجراءات معاملات المواطنين وسرعة إنجازها.

عقب ذلك اجتمع معاليه مع القضاة والمسؤولين في المحكمة وناقش معهم عدد من الأمور المتعلقة بسير العمل.

وفي نهاية الجولة أكد معاليه أن هذه الزيارة للمحكمة الجزئية بمكة المكرمة تأتي بعد أن انتقلت إلى مبناها الجديد بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين و سمو النائب الثاني - حفظهم الله -.

وأوضح أن انتقال المحكمة إلى هذا الموقع في مفهومه الحقيقي هو نقلة نوعية للمواطن تسهل له الوصول إلى حقه وتريح أصحاب الفضيلة القضاة ومن معهم من الجهاز الإداري من عناء بعض السلبيات التي تكون في المباني غير المهيأة.

وأشار معالي وزير العدل إلى أن هذه المحكمة كان لها السبق في تطبيق نظام الصلح في جانب الإصلاح بين المتخاصمين في مكتب مستقل يحيل إليه رئيس المحكمة.

وأوضح معاليه أنه عندما صدر نظام مأذوني الأنكحة كان الهدف منه أن ينقل هذا الجانب الاحتسابي في أصله إلى المؤهلين والذين أصبحوا في المملكة كثر وأصبح عددهم أكثر مما كان يتوقع في الخطط الخمسية التي تضعها الدولة وبالتالي وزارة العدل نقلت هذا الجانب المهم جدا في توثيق الحياة الزوجية إلى المؤهلين شرعياً الذين يحملون مؤهلاً وأعطت المأذونين الذين ليسوا لديهم مؤهل فرصة لكي ينهوا ما لديهم من أعمال.

وبيّن أنه تم خلال الاجتماع بحث موضوع مجمع المحاكم بمكة المكرمة.

## استقبالات معالي الوزير سفيري إيران وبلجيكا

استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه يوم الأحد ١٤٢٦/١/٤هـ سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية المعين لدى المملكة حسين صادق. كما استقبل معاليه سفير مملكة بلجيكا لدى المملكة رودى سخيلينك.

## سفيري أذربيجان وأستراليا

كما استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في الوزارة صباح يوم الأحد ١٤٢٦/١/١١هـ سفير جمهورية أذربيجان لدى المملكة الدكتور إيلمان آراسلي. كما استقبل معالي وزير العدل بمكتبه في اليوم ذاته سفير جمهورية أستراليا لدى المملكة آيان بيغز.

## سفير النمسا

كما استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتب معاليه بالوزارة يوم الأربعاء ١٤٢٦/١/١٤هـ السفير النمساوي لدى المملكة الدكتور فريدرك اشتيف الذي سلم لمعالي وزير العدل دعوة من نظيره النمساوي لزيارة جمهورية النمسا.

## مفتي مصر

كما استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في الوزارة يوم الأحد ١٤٢٦/١/١٨هـ فضيلة مفتي جمهورية مصر العربية الدكتور علي جمعة.

## أمين عام مركز التحكيم التجاري بدول مجلس التعاون الدول الخليج العربية

استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه يوم ١٢ صفر ١٤٢٦هـ أمين عام مركز التحكيم التجاري بدول مجلس التعاون الدول الخليج العربية الدكتور ناصر بن غنيمة الزيد.

## سمو وكيل أمانة منطقة الباحة

استقبل معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالوزارة يوم ٨/٣/١٤٢٦هـ صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن محمد بن سعود بن عبد العزيز وكيل أمانة منطقة الباحة. ويحثا خلال الاستقبال احتياجات منطقة الباحة من الإدارات الشرعية.

♦ قام معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بزيارة للنمسا في الفترة من ٢٥ - ٢٧/٢/٢٠١٤هـ تلبية لدعوة تلقاها من معالي وزير العدل النمساوي كارن ميكلوتش. وبدأ معالي وزير العدل بزيارة دارة خزانة القيصير النمساوي، حيث اطلع معاليه على ما تحتويه الخزانة من مخطوطات ومحفوظات نفيسة، ثم بدأت جلسة المباحثات الرسمية التي رأسها عن جانب المملكة معالي وزير العدل عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ فيما رأسها عن الجانب النمساوي معالي وزير العدل كارن ميكلوتش. وتناولت المباحثات تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات العدلية إضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك.

### موافقة معالي الوزير على الإصدار الثاني لقائمة المحكمين

وعشرين محكماً. وأوضح الدكتور الحديثي أن اللجنة عقدت لهذا الغرض عدة اجتماعات أطلعت فيها على جميع الطلبات الواردة إلى أمانة اللجنة على مدى ستة أشهر تلت الإصدار الأول من القائمة.

مشيراً إلى أنه تم استبعاد أو تأجيل عدد قليل جداً من تلك الطلبات لعدم استكمال مسوغات الانضمام إلى القائمة موضحاً أن المجال مفتوح أمام الجميع للانضمام إلى الإصدار الثالث من القائمة الذي بدأت أمانة اللجنة استقبال طلبات الانضمام إليها منذ مدة. وذكر الدكتور الحديثي أن وزارة العدل عملاً للمادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم سوف تقوم بإبلاغ الجهات القضائية وكذلك الغرف التجارية والصناعية في المملكة بالإضافة إلى وزارة الخارجية لإيصالها إلى سفارات المملكة في الخارج... كما سيتم نشر القائمة على موقع الوزارة على شبكة الإنترنت [WWW.moj.gov.Sa](http://WWW.moj.gov.Sa) كما سيتم تزويد كل من ورد اسمه في القائمة بخطاب إبلاغ بانضمامه إلى القائمة ونسخة منها.

وفي ختام تصريحه رفع الدكتور الحديثي باسمه ونيابة عن أعضاء لجنة إعداد قوائم التحكيم وأمانة اللجنة الشكر والتقدير إلى معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على ما حظيت به اللجنة من دعم ورعاية واهتمام من معاليه دفعها إلى بذل المزيد من الجهد ومضاعفة العمل لإخراج وإصدار قائمة متميزة تضم نخبة من الكفاءات في عدد من التخصصات، والشكر موصول إلى كل من معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور هشام بن عبد الله يمان، ومعالي رئيس ديوان المظالم الشيخ حمود بن عبدالعزيز الفايز على ما لقيته اللجنة طيلة عملها من تعاون واهتمام منوها بما أبداه عدد من المختصين والمهتمين من ملاحظات وآراء أثرت عمل اللجنة وأسهمت في نجاح أعمالها متمنياً للجميع التوفيق والسداد وفيما يلي قائمة بأسماء المحكمين الإصدار الثاني:

♦ أصدر معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ موافقته على إصدار وإعلان الإصدار الثاني من قائمة المحكمين.

وقال معاليه في كلمة تصدرت هذه النسخة: إن وزارة العدل حرصت على تطوير وتنظيم أداؤها في خدمة مرفق القضاء وفض المنازعات كما حرصت في مسيرتها التطويرية ومواكبة مسيرة التنمية على الالتزام بالثوابت التي قامت عليها هذه البلاد وإن الوزارة اتجهت ضمن ما تبذله من جهود إلى تنظيم نشاط التحكيم باعتباره رافداً مهماً من روافد القضاء في فضل المنازعات فعملت على تنظيم هذا النشاط وأنشأت إدارة متخصصة لرعايته وخدمة المختصين والمهتمين به.

وأضاف معاليه أن من إنجازات هذه الوزارة إصدار قائمة بالمحكمين تنفيذاً للمادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤٦/٢) وتاريخ ١٢/٧/١٤٠٣هـ وأن اللجنة المشكلة لهذا الغرض بذلت عناية تامة في دراسة جميع الطلبات المقدمة إليها وأخضعت تلك الطلبات لمعايير وضوابط محددة التزمتم بها اللجنة وذلك من أجل إصدار قائمة متميزة تضم كفاءات وخبرات منتقاة وفي عدد من التخصصات.

وفي ختام كلمته أوضح معاليه أن الوزارة إذ تضع هذه القائمة بين يدي المهتمين والمختصين والمحتاجين إلى هذه الخدمة فهي تقدر تفهم وإدراك كل من ورد اسمه فيها ثقل الأمانة التي يحملها وحرصه على مراقبة الله عز وجل فيما يتصدى له أو يسند إليه من عمل.

من جهته أوضح فضيلة وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية المشرف على لجنة إعداد قوائم المحكمين الدكتور عبد الله بن صالح الحديثي أن الإصدار الثاني من القائمة ضم مائة واثنين وثمانين محكماً من ذوي الاختصاص في مختلف مجالات التحكيم ليصبح مجموع أسماء المحكمين الواردة في القائمة بإصدارها الأول والثاني ثلاثمائة واثنين

- ١ - إبراهيم عبدالحق عبيد.
- ٢ - إبراهيم بن حسين جستنيه.
- ٣ - إبراهيم بن عبد الرحمن المديع.
- ٤ - إبراهيم بن عبدالعزيز الدهيش.
- ٥ - إبراهيم بن عبد اللطيف العكاس.
- ٦ - إبراهيم بن عيسى العيسى.
- ٧ - إبراهيم بن مصطفى مرحومي.
- ٨ - إبراهيم بن ناصر الحمود.
- ٩ - إبراهيم بن يحيى الزهراني.
- ١٠ - أحمد بن جمعان المالكي.
- ١١ - أحمد بن سعيد الدوسري.
- ١٢ - أحمد بن مبارك الحارثي.
- ١٣ - أحمد بن محمد العمري.
- ١٤ - أحمد بن معتك الصيدلاني.
- ١٥ - أحمد بن ناصر الشعليل.
- ١٦ - أحمد بن يحيى عسيري.
- ١٧ - أحمد بن يوسف الدريويش.
- ١٨ - أحمد بن عبد الرحمن إدريس.
- ١٩ - أسامة بن سعد اليماني.
- ٢٠ - أسامة بن مجدي الشوا.
- ٢١ - أسامة حجازي المسدي.
- ٢٢ - أسامة علي طيارة.
- ٢٣ - أسعد بن محمد رشيد.
- ٢٤ - أنس بن عبدالعزيز البرد.
- ٢٥ - أيمن بن عبد الحميد النعماني.
- ٢٦ - باسم بن عبدالله عالم.
- ٢٧ - بحر الدين بن محمد قلمبان.
- ٢٨ - بدر بن محمد الصالح.
- ٢٩ - بكر بن عبد اللطيف الهبوب.
- ٣٠ - بكر بن ماينج شيخ عبد الرحمن.
- ٣١ - بندر بن عبد الرحمن المسيند.
- ٣٢ - بندر بن فهد الثنيان.
- ٣٣ - جمال بن قاعد العتيبي.
- ٣٤ - جمال بن جمعة إبراهيم.
- ٣٥ - حاتم توفيق طراد.
- ٣٦ - حامد بن بكر فلاتة.
- ٣٧ - حامد بن عبد الرزاق العوجان.
- ٣٨ - حسن بن عمر الحازمي.
- ٣٩ - حسين بن عبد الله آل جعران.
- ٤٠ - حميد بن محمد العبيد.
- ٤١ - حمزة بن علي المدني.
- ٤٢ - حمود بن علي الربيعان.
- ٤٣ - حمود بن عوض السالمي.
- ٤٤ - أحمد بن يحيى عسيري.
- ٤٥ - خالد بن سامي أبو راشد.
- ٤٦ - خالد بن سنيد السنيد.
- ٤٧ - خالد بن عبد الله السبيت.
- ٤٨ - خالد بن عبد الله المرزوقي.
- ٤٩ - خالد بن عثمان العمير.
- ٥٠ - خالد بن عناد الجهني.
- ٥١ - خالد بن هدوب المهيدب.
- ٥٢ - خالد عبد البصير إبراهيم.
- ٥٣ - ريان بن عبد الرحمن الصديقي.
- ٥٤ - زهير بن سليمان الحريش.
- ٥٥ - سالم بن محمد آل ضرمان.
- ٥٦ - سامر بن وليد فيصل.
- ٥٧ - سامي بن عبد الله المنيفي.
- ٥٨ - سامي بن عبد الوهاب مغربي.
- ٥٩ - سعد بن عبدالعزيز بن دريهم.
- ٦٠ - سعد بن عبد الله المرزوقي.
- ٦١ - سلمان بن غازي الظفيري.
- ٦٢ - سليمان بن حمد العويشق.
- ٦٣ - سليمان بن محمد الريشان.
- ٦٤ - سهل بن سالم نعمان.
- ٦٥ - شائع بن إبراهيم الشايح.
- ٦٦ - شبكتي بن محمد رضوان.
- ٦٧ - صالح بن أحمد العليوي.
- ٦٨ - صالح بن رشيد بن عوين.
- ٦٩ - صالح بن عباد الجهني.
- ٧٠ - صالح بن محمد الحسن.
- ٧١ - صالح بن محمد الخضري.
- ٧٢ - طارق بن أحمد الشامي.
- ٧٣ - طارق بن حمود الغامدي.
- ٧٤ - عادل بن محمد جمجوم.
- ٧٥ - عارف بن صالح آل علي.
- ٧٦ - عبد الإله بن أحمد بن علي.
- ٧٧ - عبد التواب عبد الفتاح جنيد.
- ٧٨ - عبد الرحمن بن صالح الزغبيني.
- ٧٩ - عبد الرحمن بن صالح الغامدي.
- ٨٠ - عبد الرحمن بن صالح القرعاعي.
- ٨١ - عبد الرحمن بن صالح المديهم.
- ٨٢ - عبد الرحمن بن عبد العزيز الربيعة.
- ٨٣ - عبد الرحمن بن عبد الله المزروع.
- ٨٤ - عبد الرحمن بن محمد الغملاس.
- ٨٥ - عبد الرحمن بن مرعي القحطاني.
- ٨٦ - عبد الرحمن سيد أحمد خليل.
- ٨٧ - عبدالعزيز بن صالح الشاوي.
- ٨٨ - عبدالعزيز بن عبد الرحمن بن ربيعة.
- ٨٩ - عبدالعزيز بن عبد الله السيف.
- ٩٠ - عبدالعزيز بن محمد الدميحي.
- ٩١ - عبدالعزيز بن محمد المدجلي.
- ٩٢ - عبدالعزيز بن محمد الدخيل.
- ٩٣ - عبد العظيم علي النعمة.
- ٩٤ - عبد الكريم بن حمد الصايغ.
- ٩٥ - عبد الكريم بن علي الحسيني.
- ٩٦ - عبد الله بن حمد الغفيلم.
- ٩٧ - عبد الله بن سعد الدرهم.
- ٩٨ - عبد الله بن سعد بن متقاش.
- ٩٩ - عبد الله بن سليمان الطرودي.
- ١٠٠ - عبد الله بن عبد الرحمن بن عتيق.
- ١٠١ - عبد الله بن عبدالعزيز الفلاح.
- ١٠٢ - عبد الله بن عبدالعزيز المنيفي.
- ١٠٣ - عبد الله بن محمد العجلان.
- ١٠٤ - عبد الله بن محمد القويزاني.
- ١٠٥ - عبد الله بن مرعي بن محفوظ.
- ١٠٦ - عبد الله بن ناصر الرقيق.
- ١٠٧ - عبيد الله بن عوفيل السلمي.
- ١٠٨ - عثمان بن عثمان الحقييل.
- ١٠٩ - عثمان بن محمد السيف.
- ١١٠ - عدنان بن عبدالعزيز المديش.
- ١١١ - عقيل بن عبدالعزيز الحقييل.
- ١١٢ - علاء الدين بن محمد الحميدي.
- ١١٣ - علي بن إبراهيم اليحيى.
- ١١٤ - فادي مصطفى فوزي.
- ١١٥ - فهد بن إبراهيم الحماد.
- ١١٦ - فهد بن عبد العزيز البادي.
- ١١٧ - فهد بن مشبب الشهراني.
- ١١٨ - فهد بن هدوب المهيدب.
- ١١٩ - فيصل بن منصور الفاضل.
- ١٢٠ - قيس بن إبراهيم الصغير.
- ١٢١ - ماجد بن عبد الكريم السيتال.
- ١٢٢ - مازن بن علي الغامدي.
- ١٢٣ - مالك بن محمد إسماعيل.
- ١٢٤ - مبارك بن بليه القحطاني.
- ١٢٥ - محسن بن غالب القحطاني.
- ١٢٦ - محفوظ بن مرعي بن محفوظ.
- ١٢٧ - محمد أحمد طاهر.
- ١٢٨ - محمد بن إبراهيم الواصل.
- ١٢٩ - محمد بن أحمد المقصودي.
- ١٣٠ - محمد بن أحمد باخشب.
- ١٣١ - محمد بن حسن العسيري.
- ١٣٢ - محمد بن زارع القرني.
- ١٣٣ - محمد بن سالم العسيري.
- ١٣٤ - محمد بن سعد المعبي.
- ١٣٥ - محمد بن سعد العمري.
- ١٣٦ - محمد بن صالح العبيلان.
- ١٣٧ - محمد بن صالح الديبان.
- ١٣٨ - محمد بن عبد الحميد خطاب.
- ١٣٩ - محمد بن عبد الرحمن الدهش.
- ١٤٠ - محمد بن عبد الرحمن الوسيدي.
- ١٤١ - محمد بن عبد الرحمن الشاوي.
- ١٤٢ - محمد بن عبد السميع نورالدين.
- ١٤٣ - محمد بن عبدالعزيز الفوزان.
- ١٤٤ - محمد بن عبد الله المشوح.
- ١٤٥ - محمد بن عبد الله السعدان.
- ١٤٦ - محمد بن عبد الله الأحمد.
- ١٤٧ - محمد بن عبد الله العتيبي.
- ١٤٨ - محمد بن عبد الله المرزوقي.
- ١٤٩ - محمد بن عبد الله الشريف.
- ١٥٠ - محمد بن عبيد الدوسري.
- ١٥١ - محمد بن فلاح حجاج.
- ١٥٢ - محمد بن محمد صفى الدين السنوسي.
- ١٥٣ - محمد رضا محمد زيادة.
- ١٥٤ - محمد سعيد بن عبد الله محمد طيب.
- ١٥٥ - محمد سليمان عثمان.
- ١٥٦ - محمد بن عبد الرحمن الجابر.
- ١٥٧ - محمد عبد الرحمن الجنيدي.
- ١٥٨ - محمد عبد العطي فرهود.
- ١٥٩ - محمد أسامة عبد الفتاح راجح.
- ١٦٠ - محمد مروان بن أنور شاهين.
- ١٦١ - محمود بن أنور بخاري.
- ١٦٢ - محمود بن عبد الوهاب نشار.
- ١٦٣ - منكر بن دغش القحطاني.
- ١٦٤ - منكر بن سعيد القحطاني.
- ١٦٥ - مروان بن عبد الله ميمني.
- ١٦٦ - مزيد بن إبراهيم المزيد.
- ١٦٧ - مهدي بن سعود الرشيد.
- ١٦٨ - ناصر بن محمد صالح.
- ١٦٩ - نايف بن محمد فوزي يمان.
- ١٧٠ - نزيه بن عبد الله موسى.
- ١٧١ - نضال بن محمد جابر.
- ١٧٢ - نفاء بن خالد العتيبي.
- ١٧٣ - هشام بن حسين حنبولي.
- ١٧٤ - وجدي بن عبد السلام المدني.
- ١٧٥ - وليد محمود سعيد.
- ١٧٦ - وهيب بن إبراهيم اللامي.
- ١٧٧ - ياسر أنور العبود.
- ١٧٨ - ياسين بن خالد خياط.
- ١٧٩ - يحيى بن محمد الشهراني.
- ١٨٠ - يحيى حسن عبدالنور.
- ١٨١ - يوسف بن حسن نصيف.
- ١٨٢ - يوسف بن محمد الغفيص.

## توصيات ندوة الوقف والقضاء

♦ اختتمت في ١٢ صفر ١٤٢٦هـ أعمال الندوة العلمية «الوقف والقضاء» التي نظمتها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بحضور معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ومعالي وزير الشؤون الإسلامية رئيس مجلس الأوقاف الأعلى الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ وعدد من رؤساء المحاكم والقضاة وذلك بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بالرياض.

وأكدوا دعم جهود وزارة الشؤون الإسلامية في سبيل استثمار أعيان الأوقاف واستثمار فائض غالبيتها من خلال الطرق الاستثمارية الحديثة المأمونة مع العناية بتطوير أساليب الإدارة والمحاسبة. وأن تعمل وزارة الشؤون الإسلامية في تيسير الإجراءات التنظيمية لاستيعاب التبرعات والوقفية وإشراك الموقفين للإشراف على إدارة أوقافهم الخيرية وأن تعمل الوزارة على زيادة جهودها في الإشهار عن الأوقاف التي يراد بيعها أو إبدالها أو تسميرها بالطرق والوسائل المناسبة مثل إصدار صحيفة دورية أو ما يناسب من وسائل الإشهار والإعلام.

وأكد المجتمعون في توصياتهم أولية إنجاز المعاملات المتعلقة بالأوقاف الخاصة بالإبدال أو الاستثمار والعمل على جمع الأوقاف التي يتعذر استثمارها أو شراء بديلها إما لقلّة قيمتها أو صغر حجمها أو ضآلة أجزائها حتى تصبح أوقافاً ملائمة للاستثمار عند تحقق الغبطة والمصلحة شرعاً على أن يتم إثبات حصة كل وقف في صك تملك الدين حتى تصرف غلته حسب شرط الواقف.

كما أكدوا أهمية طبع بحوث أعمال الندوة والندوات السابقة ونشرها وتوزيعها على العلماء والقضاة والمؤسسات العلمية وحث وسائل الإعلام المختلفة على التوعية بمكانة الوقف والتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية في جهودها في هذا المجال.

وقد اشتملت الندوة على خمس جلسات علمية وندوتين مغلقتين تم فيها تقديم ستة عشر بحثاً متعلقة بأحكام الأوقاف. وصدر عن المجتمعين توصيات دعت إلى تكوين لجنة مشتركة من وزارة العدل ووزارة الشؤون الإسلامية لإعداد مشروع لائحة متكاملة تنظم علاقة الناظر بالوقف من جهة الحقوق والواجبات وتشتمل على آلية مناسبة لمتابعة النظر ومحاسبتهم. كما دعت إلى أن تقوم وزارة العدل ووزارة الشؤون الإسلامية بدراسة الإجراءات التي يتخذها المجلس الأعلى للأوقاف والمجالس الفرعية لبيع الأوقاف ونقلها وعلاقتها بالإجراءات المتخذة في المحاكم بهذا الشأن ومدى إمكانية الإفادة منها في اختصار الإجراءات بما يحقق سرعة الإنجاز.

وطالب المشاركون في الندوة ضمن توصيات الندوة كلا من وزارة العدل ووزارة الشؤون الإسلامية كل فيما يخصه بالعمل على التوعية بأهمية إثبات الأوقاف وتوثيقها في حفظ الأوقاف وبقائها مدة طويلة كذلك حث الناس على التحري عن الأوقاف الضائعة أو المجهولة أو المهملة أو المنقطة وإبلاغ ذلك إلى الجهات المختصة وأن تعمل وزارة الشؤون الإسلامية على إعادة دراسة تنظيم مكافآت الإبلاغ بما يتناسب مع الوضع الراهن.

## وزارة العدل تشارك في الجنادرية

♦ خصصت وزارة العدل للمرة الأولى هذا العام في مهرجان الجنادرية جناحاً مميزاً يضم العديد من الأقسام التابعة لها. وتأتي هذه المشاركة لمواكبة تطور الوزارة في مختلف قطاعاتها بالإضافة إلى توضيح الإنجازات التي حققتها الوزارة منذ إنشائها حتى الآن. ويضم الجناح خمسة أقسام هي قسم الإدارة العامة للحاسب الآلي ويتم من خلاله عرض الأنظمة الحاسوبية التي نفذتها الإدارة لخدمة المحاكم الشرعية وكتابات العدل وبعض أقسام الوزارة حيث بلغت الأنظمة المنفذة ٣٠ نظاماً حاسوبياً لنقل قطاعات الوزارة من الاستخدام اليدوي إلى التعامل مع الحاسب الآلي.

كما خصص في الجناح قسم خاص لإدارة المشاريع وذلك من خلال عرض المجمعات للمشاريع التي نفذها وتنفيذها الوزارة والتي راعت في تصاميمها حاجة القضاة والمراجعين للمحاكم وكتابات العدل. وخصص كذلك قسم خاص لإدارة الإعلام والنشر ويتم من خلال جناح وزارة العدل عرض فيلم وثائقي عن الوزارة والإنجازات التي حققتها منذ إنشائها وحتى الآن. كما يشاهد الزائر للجناح برنامج في رحاب العدل الذي تعده وتنفذه إدارة الإعلام والنشر بوزارة العدل. كما خصص في الجناح قسم خاص لمجلة العدل التي تصدرها الوزارة، حيث تم تخصيص نسختها بمناسبة المهرجان الوطني للتراث والثقافة في دورته العشرين بالإضافة إلى عرض شامل للأعداد السابقة للمجلة والمرحلة التي بدأتها والتطور الذي شهدته المجلة حتى الآن. ومن بين الأقسام المهمة التي تشارك في الجناح قسم الخدمات المعلوماتية من خلال موقع الوزارة على (الإنترنت) وخدمة هاتف المعلومات الذي يوضح الإجراءات المتبعة في المحاكم وذلك تيسيراً لمراجعي المحاكم وكتابات العدل والوزارة.

## افتتاح أقسام للصلح في محاكم المملكة

يدعي أنه حقه ويرى أنه محق في دعواه فقد برئت ذمته مما يحتمل أنه أخذه من خصمه بغير حق عن غير علم منه.

ثالثاً: افتداء الأيمان بالصلح فقد أمرنا الله تعالى بحفظ الأيمان فقال سبحانه: ﴿واحفظوا أيمانكم﴾ وأمرنا سبحانه ألا نجعل الله عرضة للأيمان فقال عز وجل: ﴿ولا تجعلوا لله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس﴾.

رابعاً: التقرب إلى الله تعالى بتقبل توجيهه الرباني في التسليم بخيرية الصلح حيث قال تعالى: ﴿والصلح خير﴾ وانتظار آثار هذا الخير من تعويض وبركة ومثوبة على السمع والطاعة والامتثال وفي الأثر (من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه).

خامساً: ضمان الحصول على بعض الحق محل النزاع والذي هو عرضة لصراف النظر عن الدعوى به.

وأردف معاليه أن المحاكم التي سببها العمل بأقسام الصلح فيها في المرحلة الأولى تشمل عدداً من المحاكم العامة والجزئية وهي المحكمة العامة بمحافظة جدة والمحكمة العامة بأبها والمحكمة العامة بمحافظة الخرج والمحكمة الجزئية بالرياض والمحكمة الجزئية بالمدينة المنورة والمحكمة الجزئية بمحافظة جدة.

وشرح معاليه أن هذه الأقسام ستنشأ في المحاكم التي تختص بنظر القضايا الحقوقية والأحوال الشخصية وترتبط برئيس المحكمة مباشرة وسيتم تعيين مختصين في هذه الأقسام لديهم الخبرة الكافية والقدرة على العرض والإقناع لمقابلة المتداعين.

وبيّن أن هذه الأقسام تختص بالإصلاح في القضايا الزوجية والأسرية بشرط اتحاد بلد المتداعين وتندرج خلال المرحلة الحالية في طلب الطلاق وطلب الزيارة وطلب النفقة.

كما تختص في القضايا التي لا تتجاوز المطالب بها أربعين ألف ريال في المحكمة العامة وعشرة آلاف ريال في المحاكم الجزئية والقضايا التي يطلب فيها طرفاً القضية ابتداءً التوفيق بينهما فيما يصح الصلح فيه والقضايا التي تحال من قضاة المحكمة للأقسام مهما كان نوعها بعد ضبط الدعوى والإجابة على أن يكون ذلك بموافقة المتخاصمين وعن طريق رئيس المحكمة.

وأشار معاليه إلى أنه عند التوصل إلى صلح بين المتنازعين يتم تحرير محضر بذلك وإثباته ومن ثم تحال كامل المعاملة إلى القاضي الذي بدوره يجري التوفيق على هذا الصلح.

وقد وجه معالي وزير العدل بتشكيل فريق عمل من الوزارة لمتابعة عمل هذه الأقسام والإسهام في تذليل ما قد تواجهه من عقبات ورفع تقرير كل ثلاثة أشهر عن سير العمل في المحاكم التي سببها عمل هذه الأقسام بها في المرحلة الأولى. كما وجه معاليه إدارتي الحاسب الآلي والتطوير الإداري بالوزارة لإجراء التعديلات اللازمة على برنامج الحالات بما يتوافق مع هذه الأقسام إضافة إلى إعداد الهيكل التنظيمي لأقسام الصلح والإجراءات الخاصة بها وعقد البرامج التدريبية للعاملين بهذه الأقسام.

وجه معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بفتح أقسام للصلح في محاكم المملكة في إطار حرص واهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بنشر التآلف والتسامح والتعاون في الخير بين الناس انطلاقاً مما حثنا عليه ديننا الإسلامي الحنيف من الدعوة للإصلاح والخير والمحبة. وقال معاليه: إن الهدف من ذلك هو تحقيق مراد الشريعة الإسلامية في الإصلاح بين الناس وتقليل عدد القضايا التي تحال إلى المكاتب القضائية مما يوفر الوقت للنظر في القضايا الأخرى ويقرّب مواعيد الجلسات.

وأشار معاليه إلى أن الصلح سمة من سمات الإسلام ومطلب من مطالب الدين ومسلّم من مسالك تحقيق مقتضيات الأخوة الإسلامية به تصفؤ النفوس وينتفش عنها ريب الشرور وبواعث الوجد والبغضاء. وأبان معاليه أن الصلح ميدان فسيح للقضاء والقضاة في سبيل فض الخصومات وحصول كل خصم على بعض مما يدعي استحقاقه برضاه وقناعته واستلال ما في نفسه لخصمه من كره ووجد وبغضاء. وقال معالي وزير العدل إن النصوص الصريحة الثابتة من كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم جاءت بالترغيب في الصلح والسعي إليه قال الله تعالى: ﴿إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم﴾ وقال تعالى: ﴿فأتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم﴾ وقال تعالى: ﴿والصلح خير﴾ وعند أبي داود والترمذي بإسناده إلى أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة قالوا بلى يا رسول الله قال إصلاح ذات البين وقال الترمذي حديث حسن صحيح.

وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه باشر الكثير من أنواع الصلح بين مجموعة من المتخاصمين من أصحابه من ذلك ما في الصحيح عن سهل بن سعد الساعدي (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغه أن بني عمرو بن عوف كان بينهم شيء فخرج عليه الصلاة والسلام يصلح بينهم مع أناس معه) إلى آخر الحديث. كما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: ردوا الخصوم حتى يصلحوا أخرجه ابن أبي شيبة.

وبيّن معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ الآثار المترتبة على الصلح وقال: إن الصلح من أنجح الوسائل وأحسنها لفض النزاع وإنهاء الخلاف بين المتنازعين في الحقوق وقد وصفه الله تعالى بأنه خير لما يترتب على حصوله من مصالح وآثار ومنها.

أولاً: قطع النزاع والاختلاف بين المتنازعين بحصول كل واحد من المتنازعين على جزء مما يدعي أنه حقه وتنازله عن الجزء المقابل الذي يدعي تملكه وأنه حقه وتنازله عن ذلك برضاه واختياره وطيبه نفسه بذلك التنازل فيقطع ما بينه وبين خصمه من وجد وكره وبغضاء. ثانياً: براءة الذمة من احتمال أن يكون أحد الخصمين غير محق في دعواه فإذا تم حصول كل طرف من أطراف الصلح على بعض مما



## الحلقة العلمية السابعة للقضاة

تهتم القضاة مهمة جداً وبخاصة موضوعات التعامل الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني والقرائن المعاصرة والأسهم والسندات والعمليات البنكية الأخرى، إضافة إلى مناقشة وسائل الإثبات الجديدة مثل تحليل الجينات والبصمات والأدلة الجنائية التي أصبحت من وسائل الإثبات اليقينية التي تعطي القاضي مزيداً من المعرفة والاطلاع.

وعن آراء المشاركين ذكر فضيلة مساعد رئيس محاكم منطقة القصيم الشيخ سليمان بن عبدالرحمن الربيعي أن الأمور المعاصرة والحوادث النازلة يجب أن تأخذ نصيباً في تلك الحلقات وأن تعطى أهمية لعرفة كل جديد من أهل الاختصاص حتى نطبق قاعدة «الحكم على الشيء فرع عن تصوره»، وكم لهذه القاعدة من الحظ الأوفر في الإصابة في الأحكام - بإذن الله جلّ وعلا - وعن دور الحلقات وابعادها ذكر فضيلته إنها ذات أبعاد فقهية وقضائية هي في مجملها نتائج إيجابية للعمل القضائي، ولعل من الأهمية بمكان التوسع في عقد مثل هذه الحلقات، وهذا ينعكس أثره الإيجابي على حسن الأداء في المحاكم، وعن دور مجلة العدل أشار إلى أنها حققت نجاحاً جديداً ثماره، وهذا مما يتطلب التفاعل والمشاركة معها لمواصلة مسيرتها في نشر الوعي القضائي وإبراز مناشط الوزارة وأنظمتها.

وحول الآراء التطويرية لهذه الحلقات ذكر فضيلة الشيخ عبدالله بن صالح السويلم القاضي بالمحكمة العامة بمحافظة خميس مشيط ضرورة التركيز على النوازل العصرية وأخذ مربيّات أصحاب الفضيلة القضاة وبخاصة المشاركين في تلك الحلقات العلمية، وذلك كي تطرح في الحلقات القادمة، وعن المدة رأى أن تكون مدتها شهراً على الأقل، ثم ذكر أن مجلة العدل أضافت الاطلاع على البحوث القيمة والتعاميم والأنظمة والأخبار وقد جئنا منها فوائد عديدة وبيّنت روح البحث العلمي لدى القضاة والمختصين وزادت العلاقة بينهم وبين الوزارة.

وحول أهمية هذه الحلقات ذكر فضيلة الشيخ سليمان بن عبدالله الفايز قاضي محكمة محافظة الخفجي أنها غاية في الأهمية لما تحوي من موضوعات مهمة تتعلق بالعمل القضائي، وعن المدة أوضح أن المدة قليلة إذا وزّنت بالموضوعات المطروحة للنقاش، وتمنى فضيلته أن تمتد ثلاثة أسابيع على الأقل، وأضاف: إن ادخال محاضرات عن فن التعامل مع الخصوم والعلاقات العامة مطلب نظراً لأن القضاة هم أكثر الناس تعاملًا مع الجمهور إضافة إلى اختلاف طبقات ومستويات أولئك. وحول زيادة عدد الحلقات عما هو مقرر رأى فضيلته ذلك

♦ نيابة عن معالي

وزير العدل الدكتور عبدالله بن

محمد بن إبراهيم آل الشيخ افتتح

وكيل الوزارة فضيلة الشيخ عبدالله بن

محمد يحيى الحلقة العلمية السابعة

لأصحاب الفضيلة القضاة والتي تنظمها

الوزارة بالتعاون مع المعهد العالي للقضاء بجامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض خلال

الفترة من ١٦ - ٢٧/٢/١٤٢٦هـ وذلك بحضور عميد

المعهد العالي للقضاء الدكتور زيد بن عبدالكريم الزيد

شارك فيها ٣٠ قاضياً من مختلف مناطق المملكة، ألقى خلالها

نخبة من العلماء وكبار المسؤولين، منهم المفتي العام للمملكة

ومعالي رئيس مجلس الشورى وفضيلة وكيل الوزارة للشؤون

القضائية وعدد من القضاة والمسؤولين المختصين.

وقد أثنى فضيلة وكيل وزارة العدل الشيخ عبدالله بن

محمد يحيى على تعاون المعهد العالي للقضاء في إقامة هذه

الحلقات العلمية، وقال: إن هذا التعاون أثمر عن إقامة سبع حلقات علمية حتى الآن.

وبيّن أن هذه الحلقات التي تهدف للارتقاء بالمستوى

القضائي شارك فيها العديد من قضاة المحاكم في مختلف

مناطق المملكة، فكانت مجالاً رحباً للتباحث والنقاش مع العلماء والمختصين.

وأشار إلى أن من ثمار هذه الحلقات بحث مستجدات العمل

القضائي وسبل تطويره واكتساب المعارف والخبرات والعلوم

القضائية وفهم قضايا النوازل.

وأضاف يحيى: إن تنظيم هذه الحلقات يأتي ضمن برامج

زمنية تمثيلاً مع التطوير الشامل الذي تشهده وزارة العدل،

وهي تتعدّد بواقع أربع حلقات في العام الدراسي للمعهد العالي للقضاء، يشارك في كل حلقة ما يقارب ثلاثين قاضياً.

وشكر للقائمين على المعهد العالي للقضاء جهودهم في

تنظيم هذه الحلقات العلمية لخدمة المجتمع، متمنياً من الله

سبحانه وتعالى أن تحقق هذه الحلقات العلمية الأهداف

المرسومة لها.

من جانبه قال فضيلة عميد المعهد العالي للقضاء: إن

عقد مثل هذه الحلقات العلمية يعد فرصة لمزيد من التعاون

بين وزارة العدل والمعهد العالي للقضاء الذي أنشئ لتأهيل

القضاة.

وعن الحلقات ذكر أن مناقشة الموضوعات المستجدة التي

## وزارة العدل في الندوة القضائية بالبحرين

شاركت وزارة العدل في الندوة القضائية «القانون التجاري في الاقتصاد العالمي الحديث» التي اختتمت أعمالها الثلاثاء ١٩/٢/٢٠١٩هـ بمملكة البحرين الشقيقة واستمرت ثلاثة أيام بمشاركة خمسة وستين مشاركاً من رجال القضاء والقانون والاقتصاد من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في البحرين والمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي وعدد من الدول العربية. وضم وفد وزارة العدل المشارك بالندوة عدداً من القضاة وهم الشيخ يوسف بن عبدالعزيز الفراج والشيخ منصور بن عبدالرحمن القفاري والشيخ حمد بن عبد الله الخضير والشيخ أحمد بن عبد العزيز العميرة.

### الشيخ العبيكان في المتارة

❖ صدر يوم ٣٠ صفر ١٤٢٦هـ أمر ملكي بتعيين فضيلة الشيخ عبدالمحسن بن ناصر العبيكان على وظيفة مستشار في وزارة العدل بالمرتبة الممتازة . كما صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين يوم ٣/٣/١٤٢٦هـ بتعيين فضيلته عضواً في مجلس الشورى في دورته الحالية.

### وفاة باسندوه قاضي القنفذة

❖ توفي مؤخراً أحد أبرز قضاة محافظة القنفذة الشيخ حسين بن أحمد باسندوه والذي يعتبر من أشهر رجالاتها وأعيانها، وهو من أصل حضرمي استوطنت أسرته في القنفذة منذ زمن بعيد، وبها ولد ونشأ وتعلم، ثم عين كاتب ضبط في محكمتها وتدرج في وظيفته، ولازم قضائتها واكتسب منهم العلوم والأحكام الشرعية إضافة إلى المامه بالأعراف والنظم الإدارية فكان عند حسن الظن فتم تعيينه قاضياً في القنفذة واستمر بها حتى تقاعده، ثم واصل حل قضايا الناس وقام بدور بارز في حل كثير من القضايا والمشكلات إلى أن توفاه الله. رحم الله الشيخ وأسكنه فسيح جناته وعظم الله الأجر لأسرته وأحسن عزاءها.

لتعم الفائدة لأكبر عدد ممكن من القضاة، وعن مجلة العدل أكد أنها إضافة جيدة للقاضي في تطويره وسد فراغ كبير في حاجته لبعض المرجعيات التي تهتم بالعمل.

وعن مغزى هذه الحلقات تحدث فضيلة الشيخ عبدالله بن صالح اللحيدان قاضي محكمة خيبر الجنوب بمنطقة عسير قائلاً: إن مناقشة النوازل والمستجدات وإيجاد الحلول لها وتنشيط الحوار الهادف وإحياء الروح العلمية وزيادة الخبرات وتوثيق العلاقة بين القضاة كان لها الأثر الإيجابي من إيجاد هذه الحلقات، لأن أغلب المستضفين من رجال القضاء، وتمنى فضيلته جمع المادة العلمية لكل ما يطرح من محاضرات ووضعا في كتاب يتم توزيعه على القضاة للاستفادة الشاملة منه، وعن مجلة العدل قال: إنها أضافت أموراً كثيرة، منها البحوث المؤصلة في القضاء والفقه والاطلاع على الجديد في الوزارة وإحياء ذكر رجال القضاء وإبراز جهود الوزارة في خدمة مرفق القضاء وأهله، وعبر فضيلة الشيخ عبدالحكيم بن إبراهيم الرئيس القاضي في محكمة أبها العامة عن ارتياحه لمشاركته في هذه الحلقة العلمية، حيث إنها ملتقى للقضاة مع العلماء وكبار القضاة وطرح ومناقشة بعض الموضوعات المهمة التي تمس عمل القضاء، وتمنى التركيز على النوازل المستجدة وإجراءات التقاضي وضوابطها مع توسيع دائرة النقاش في ذلك، وشكر فضيلته وزارة العدل وجامعة الإمام على تنظيم مثل هذه الحلقات العلمية التي تعود بالفائدة والمصلحة على القضاء والقضاة، وتمنى للمشاركين التوفيق والسداد.

وعن رأي فضيلة الشيخ علي بن محمد العشبان القاضي بالمحكمة العامة في عرعر بالحدود الشمالية ذكر ضرورة إقامة دورات متخصصة في العلوم الإنسانية وفنون التعامل مع الآخرين للقضاة على ضوء هذه الحلقات العلمية تتبناها جهة الاختصاص، وطالب بعقد محاضرات خاصة مع بعض المختصين للتعريف بالأنظمة العدلية، وتكثيف الزيارات الميدانية لبعض أجهزة الدولة كمجلس الشورى وديوان المظالم وغيرهما، وهذا مما يكسب القاضي خبرات جديدة تعود بالنفع للتقاضي ومجرياته وأساليبه، وشدد على أن ضيق المدة اضطرت بعض المحاضرين إلى الاختصار والاختزال مراعاة للوقت.

كما عبر فضيلة الشيخ حسن بن حسن بن علي الخيرات القاضي بالمحكمة العامة بالدائر بني مالك بجازان عن رضاه عن هذه الحلقات العلمية وقدم شكره وتقديره لمعالي وزير العدل وفضيلة وكيل الوزارة لإتاحة الفرصة للقضاة للتزود من هذه العلوم والمعارف، وأشار إلى أن التطوير المستمر خطوة جيدة للوزارة ليكون القاضي على تواصل مع كل جديد ومفيد يخدم العملية القضائية.

## انطباعات حول التشكيل القضائي الجديد

أبدى عدد من القضاة انطباعاتهم حول صدور المرسوم الملكي الخاص بالتشكيل القضائي الجديد

### استمرار لاهتمام الدولة بجهاز القضاء

أحكامه ومبادئه، ومع أن تحقيق وتنفيذ ما ذكر من الترتيبات التنظيمية المذكورة يحتاج إلى زيادات كبيرة من الكوادر المؤهلة والأعداد الكافية من القضاة وأعاونهم من الكتاب الأكفاء وما يلزم لذلك من أمكنة وأجهزة وخدمات تغطي كل الاحتياجات وتقضي على مشكلات ازدياد المعاملات وتأخر البت في بعض القضايا وتنفيذ الأحكام إلا أن حرص ولاة الأمر وبذلهم السخي سيدل العقبات ويحقق المقصود إن شاء الله .. نسأل الله جل وعلا أن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح للإسلام والمسلمين. عضو مجلس القضاء الأعلى **غيهب بن محمد بن الغيهب**

لا شك أن صدور الأمر الملكي الكريم رقم ١٤/١ وتاريخ ٢٣/٢/١٤٢٦هـ بالموافقة من حيث المبدأ على الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات وما أوضحه معالي وزير العدل بهذا الخصوص هو في الحقيقة استمرار لاهتمام هذه الدولة المباركة بجهاز القضاء والعناية والعمل على تطويره من كل النواحي التنظيمية والتجهيزية وما صدور هذه الموافقة الكريمة إلا امتداد للمنظومة التطويرية للجهاز القضائي الرامية إلى تحسين وتسهيل وتسريع البت والفصل في القضايا وإيصال الحقوق لأصحابها والسعي إلى توحيد القضاء تحت مظلة واحدة تحكم بشرع الله مكفولا لها استقلاله واستقرار

### تطوير الأنظمة القضائية في ضوء ثوابت الشريعة

ولقد سعدت الدوائر القضائية بما صدر من أمر سام كريم بشأن هذه التعديلات يوم السبت الموافق ٢٣/٢/١٤٢٦هـ والتي تنص على ما يلي:  
- تغيير مسمى «مجلس القضاء الأعلى» إلى «المجلس الأعلى للقضاء»  
- إنشاء محكمة عليا لترتب على قمة الهرم القضائي.  
- إلغاء محاكم التمييز واستبدالها بمحاكم استئنافية في جميع مناطق المملكة.  
- يتحول مسمى «محكمة الضمان والأنكحة» إلى مسمى «محكمة الأحوال الشخصية».  
- يتحول مسمى «المحكمة الجزئية» إلى «المحكمة الجزائية».  
- إنشاء محاكم متخصصة تحت مسمى «المحاكم العمالية» و«المحاكم التجارية» تتولى الفصل في قضايا العمل والعمال والقضايا التجارية.

وإن هذه التعديلات السامية على الأنظمة القضائية تدل دلالة واضحة على العقلية السياسية الواعية المفتحة علي متغيرات العصر والمبادرة إلى التطورات الإدارية التي ترقى بألياتها إلى تحقيق مصالح الوطن والمواطنين، فنسأل الله العلي القدير أن يجعل ذلك في موازين حكومتنا الرشيدة، وأن يوفقها إلى كل ما فيه إسعاد رعاياها وتحقيق أمن البلاد تحت مظلة الشريعة الغراء.

رئيس المحكمة الجزائية بالرياض  
**د. صالح بن إبراهيم آل الشيخ**

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن واه وبعد...  
فإن القضاء في بلادنا حماها الله تعالى يحتل مكانة عظيمة، ويحظى باهتمام أولي الأمر، لما له من أهمية في توطيد نظام الحكم القائم على تحكيم شريعة الله تعالى في كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحياة، ولما له من دور عظيم في توطيد الأمن، والفصل في النزاعات لاحقاق الحق وانصاف المظلوم من الظالم والأخذ على يد العابثين بأمن البلاد واستقرارها.  
ولأجل هذا حرصت حكومة خادم الحرمين الشريفين على تطوير الأنظمة القضائية في البلاد في ضوء ثوابت الشريعة وأصولها العامة التي لا محيد عنها ولا مساومة عليها، وهذا ما يسمى بالسياسة الشرعية التي تخول للحاكم أن يجتهد لإقرار ما يرى من أنظمة ولوائح تتبع للأجهزة القضائية سرعة الفصل في النزاعات والخلافات والبت فيها بما يحقق مصالح الناس ويسهل عليهم أمورهم.

وقد أجرت حكومتنا الرشيدة جملة من التعديلات في الأنظمة القضائية والأساليب العدلية التي تحدد الاختصاصات، وتضمن عدم تداخلها، وتجعل كل ما فيه حكم شرعي تحت مظلة وزارة العدل، وذلك من شأنه أن يحفظ لكل صاحب حق حقه. ولكي تنجح هذه الأنظمة لا بد من توفير الكفاءات القضائية والبشرية والأليات والإجراءات المساعدة علي تنفيذها على الوجه الأمثل وبما يحقق الأهداف التي وضعت من أجلها.

## تقضي على التدافع والازدواجية

قضايا متخصصة والتخصص مطلب من المطالب المهمة في هذا العصر ويفضي إلى التمكن من مادته والإلمام بمفرداته ومخرجاته وتراكيبه ونظمه. أما المتقاضي فوفق ذلك التخصص يسهل معرفته بجهات التقاضي والوصول إليها بكل يسر وسهولة كما يسهل الوصول إلى محاكم الاستئناف في كل منطقة مما يوفر الجهد ويحقق العدل بين المتقاضين.

وبالنسبة للعملية القضائية وهي قطب الرحى فهذه التنظيمات المتخصصة تقضي على التدافع والازدواجية في التخصص النوعي للقضايا كما أنها تسهل على القاضي النظر في تخصص معين وعدم اختلاط القضايا مما يربك النظر كما يوفر الخصوصية للناس بعدم نظر قضية جنائية مثلاً مع قضية زوجية فلعل مجاله واختصاصه. ونتطلع إلى دعم ذلك بالكوادر القضائية والإمكانات لتهيئة ذلك على أفضل وجه فالعملية تراكمية مما لذلك من الأثر العميق في بلوغ القصد والغاية. وفق الله الجميع لما فيه رضاه وأعاننا على كل خير. وصلى الله على نبينا محمد

القاضي بالمحكمة الجزئية بالدمام  
**خالد بن علي آل داود**

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد: فلقد أولت حكومتنا الرشيدة مرفق القضاء جل العناية وعظيم الرعاية وذلك لحملها لرسالة الإسلام واضطلاعها بمسؤولية الحكم بالشرعية الإسلامية فكانت متميزة في هذا العصر ووضعت لنظام القضاء الوسائل والضوابط التي تضمن سيره حسب مستجدات العصر وقد خطت وزارة العدل بفضل الله خطوات عديدة في مواكبة ذلك الاهتمام والرعاية ومن الأمور المستجدة ما صدر مؤخراً من الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء التي صدرت بأمر سام كريم في يوم السبت الموافق ٢٣/٢/١٤٢٦هـ بالموافقة من حيث المبدأ على تغيير مسمى مجلس القضاء الأعلى ليكون مجلس الأعلى للقضاء وإنشاء محكمة عليا في قمة الهرم القضائي وإنشاء محاكم استئناف في كل منطقة من مناطق المملكة وإنشاء محاكم متخصصة وهي: المحاكم العمالية والتجارية والأحوال الشخصية والعامة والجزائية، وهذا التنظيم الجديد يواكب ما صدر من أنظمة سابقة كنظام المرافعات والإجراءات الجزائية والمحاماة والتسجيل العيني للعقار ويندرج كل ذلك تحت قاعدة المصالح المرسلة. وهذا ما لسناه من مصالح في تطبيق ما سبق أما بالنسبة لما صدر مؤخراً مما أشير إليه فنتوخى منه مصالح عديدة منها ما هو للقاضي وللمتقاضي وللعملية القضائية، فالقاضي سينظر في

## في هذا التقسيم والتخصص فائدة للجميع

لجميع وتبسيط إجراءات التقاضي وجعلها ميسرة لأصحاب العلاقة حيث صدر نظام المرافعات واللوائح الخاصة به والنظام الجزائي ونظام المحاماة وكل هذه الأنظمة قد تم تطبيقها في المحاكم واستفاد منها الجميع وهي محل متابعة المختصين في وزارة العدل وعلى رأسهم معالي وزير العدل. نسأل الله تعالى أن يعين ولادة الأمر ونوابه ويوفقههم إلى ما فيه تحقيق العدالة وتطبيقها بين الناس وتسهيل إجراءات التقاضي وإنهاء حاجات المرجعين والفصل في قضاياهم بكل يسر وسهولة.. هذا وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

رئيس محكمة الجليل العامة  
**د. رياض بن عبد اللطيف بن عبد المحسن المهيدب**

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.. أما بعد: فيمناسبة صدور الموافقة السامية على مبدأ تنظيم وهيكله القضاء السعودي وذلك بإنشاء محاكم استئناف في كل منطقة من بلادنا الحبيبة وإحداث محاكم تجارية وعمالية وأحوال شخصية متخصصة في نظر قضايا العمال والأسرة والتجارة وأن تكون القضايا الجزائية في محكمة خاصة والعامة في محكمة أخرى. وفي هذا التخصص والتقسيم فائدة للجميع حيث نعيش في زمن التخصص والبحث الدقيق والسرعة في إنجاز المعاملات وفصل القضايا.

وإن هذه المنظومة من الأنظمة واللوائح التي صدرت بهدف تطوير القضاء والرفع من مستوى التقاضي وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء حين كفلت العدالة